# العلاقات الأفغانية – السوفيتية

# (١٩٥٣–١٩٦٣م)

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2356-9506

**الباحثة/ أوفيك عبد المهدي عبد الجليل عبد الله الحصيني**

**قسم التاريخ – كلية الآداب**

**جامعة بغداد**

**أ.د. صادق حسن السوداني**

**الملخص:**

تشغل العلاقات الأفغانية السوفيتية للفترة (١٩٥٣-١٩٦٣) أهمية خاصة في ترتيب القضايا الأساسية للعلاقات الدولية في آسيا الوسطى، حيث يمثل الاتحاد السوفيتي قوة عالمية، وتمثل أفغانستان موقعًا استراتيجيًّا مهمًّا لها. ليس هناك شك في أن كلا البلدين متاخمان جغرافيًّا. في ضوء القدرات التي يتمتع بها الاتحاد السوفيتي، ظل التعاون السياسي والاقتصادي بارزًا بين البلدين خلال هذه الفترة.

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في حقيقة أنه غير مدروس أكاديميًّا من قبل. على الرغم من المنشورات والأبحاث والدوريات العديدة التي تتناول التاريخ السياسي الحديث والمعاصر لأفغانستان، فقد أهملت كل هذه سياستها فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية مع القوى العظمى وخاصة جارتها القوية، الاتحاد السوفيتي. إذا تم ذكر أي إشارة إليها في بعض الدراسات، فستكون هذه الدراسة غير دقيقة في تفاصيلها. هذا بالإضافة إلى أهمية أي دراسة سياسية لأفغانستان خلال هذه الفترة؛ بسبب المتغيرات الدولية التي حدثت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية والتي تعتبر أفغانستان واحدة من دول جنوب ووسط آسيا التي شكلت جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي للاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بحماية حدوده الجنوبية.

**Abstract:**

The Afghan-Soviet relations for the period (1953-1963) preoccupy a special importance in the order of fundamental issues for international relations in central Asia where the Soviet Union represents a world power and Afghanistan represents an important strategic location for it. There is no doubt that both countries are geographical adjacent. In view of the capabilities enjoyed by the Soviet Union, political and economic cooperation continued to be outstanding between the two countries during this period.

The significance of studying this subject lies in the fact that it is unstudied academically before. Despite the many publications, researches and periodicals dealing with the modern and contemporary political history of Afghanistan, yet all these have neglected its policy as regards the foreign relations with super powers and especially its powerful neighbor, the Soviet Union. If any reference has been made unto it in some studies, such a study would be inaccurate in its details. This is in addition to the importance of any political study of Afghanistan during this period because of the international variants that took place in the world after the second world war among which considering Afghanistan as one of the countries in south and central Asia that formed an integral part of the Soviet Union national security with respect to protecting its southern borders.

**المقدمة:**

تحتل العلاقات الأفغانية – السوفيتية للحقبة الزمنية (١٩٥٣- ١٩٦٣م) أهمية خاصة في ترتيب المسائل الجوهرية للعلاقات الدولية في أواسط آسيا، إذ إن الاتحاد السوفيتي يمثل قوة عالمية، ودولة أفغانستان تحتل موقعًا استراتيجيًّا مهمًّا، وبلا شك أن الدولتين محاذيتان جغرافيًّا، وبهذه الإمكانيات من القدرات التي تتمتع بها على الأكثر الاتحاد السوفيتي، ظل التعاون السياسي والاقتصادي قائمًا بين الدولتين طوال تلك العشر سنوات، فضلًا عن أنها عنيت بدراسة سياسة أفغانستان في هذه المرحلة في ظل المتغيرات الدولية التي حصلت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعد أفغانستان واحدة من دول وسط وجنوب غرب آسيا التي كانت تشكل جزءًا مهمًّا للأمن القومي للاتحاد السوفيتي في حماية حدوده الجنوبية، وأن أي نفوذ غربي يخترق هذه المنطقة سوف يؤدي إلى تهديد أمن ومصالح الاتحاد السوفيتي الإقليمية، فضلًا عن ذلك أن هذه الدراسة اهتمت بدراسة مرحلة مهمة أيضًا في أفغانستان، حيث يعتبر وصول محمد داود خان إلى السلطة واعتلائه منصب رئاسة الوزراء في ٦ سبتمبر ١٩٥٣ نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الأفغانية – السوفيتية، حيث إن المتتبع لحكمه يجد أن أهم ما يميزها هو توثيق علاقته مع (الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي). تضمن البحث ثلاثة محاور، فضلًا عن المقدمة والخاتمة وقائمة الهوامش والمصادر والملخص باللغة الإنكليزية.

**أولًا – التطورات السياسية في البلدين عام ١٩٥٣وسبل تعزيز العلاقات الأفغانية-السوفيتية:**

تعد مرحلة حكم محمد داود خان (١٩٥٣-١٩٦٣) نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الأفغانية – السوفيتية؛ إذ تم اختياره لهذا المنصب من قبل ابن عمه الملك محمد ظاهر شاه، في ٦ سبتمبر١٩٥٣المنصب رئاسة الوزراء، لاعتبارات

مهمة؛ لأنه يتمتع بمزايا قيادية لاسيما أنه رجل عسكري محنك، وذو شخصية قوية وقادرة على تحمل مسؤولية النهوض بالبلاد وتنفيذ المخططات التنموية(١).

تزامن مجيئه إلى الحكم مع التغيرات السياسية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد وفاة الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين Joseph Stalin في ٥ مارس ١٩٥٣، وصعود قادة جدد على قمة السلطة، حيث ابتعدوا عن السياسة القديمة، والتي وصفت بالقيادة الفردية المتمثلة في شخص ستالين سابقًا، وشكلوا قيادة جماعية ضمت كل من لافرنتي بيريا Lavernty pera وجورجي مالينكوف George Malenko وفياتشلاف مولوتوف Viachlav Molotov، وقد اتبع الزعماء الثلاثة الجدد على صعيد السياسة الخارجية سياسة الانفتاح، وتطبيع العلاقات مع جميع دول العالم، ولاسيما الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة التركيز على التعايش السلمي والتشجيع على مبدأ الصداقة مع الأمم الأخرى، وقد تجسد هذا التحول في برامج المساعدات السوفيتية لدعم دول العالم الثالث (٢).

قام محمد داود خان بتشكيل وزارته، فأتم ذلك في ١٠ سبتمبر ١٩٥٣ محتفظًا بمنصب وزارة الداخلية إضافة إلى منصبه، وأسند منصب نائب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية إلى أخيه محمد نعيم خان، وأدخل أعضاء جدد للوزارات، فضلًا عن أعضاء الوزراء القدماء مع تغير في المناصب الوزارية، تميزت سياسة رئيس الوزراء الأفغاني بالانفتاح على العالم الخارجي ووضع برنامج للإصلاحات الداخلية مؤكدًا على تطبيقه من خلال خطاب بثه من إذاعة كابول في ١٢ سبتمبر ١٩٥٣، وصرح إمام المجلس الوطني بأن حكومته سوف تنتهج النظام الديمقراطي وتركز جهودها على النهوض بالبلاد وإعمارها(٣)، واتسمت سياسة محمد داود خان الخارجية بالحياد وعدم الانحياز للقوتين الكبيرتين من خلال تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي دون التضحية بمساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية، ويبدو أنه اتبع تلك السياسة

لخلق حالة من التوازن يمكن أن تؤدي إلى المنافسة بين القوتين الكبيرتين للحصول على مساعدات أكثر في مجال المساعدات الإنمائية [٤].

وقد لبى الاتحاد السوفيتي حاجات أفغانستان بشكل سريع ومده بالمساعدات المالية والعسكرية لتحديث البلاد وتطويرها واستغلال مواردها الطبيعية [٥]، ولاسيما أن الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة اتبع سياسية الانفتاح على دول العالم الثالث ومن ضمنها أفغانستان، حيث مدها بالمساعدات والقروض لكسب ود الدول المحايدة [٦]، وباركت باكستان حكومة محمد داود خان وأرادت كسب ود الحكومة الجديدة، وذلك بعقد معاهدة صداقة وتفاهم وتقديم التسهيلات الجمركية والمساعدات مقابل كف أفغانستان عن مطالبيها في بشتونستان Pashtunistan، ولاسيما بعد ما أعلن رئيس الوزراء محمد داود خان في خطابه الأول بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٣، بتصريحه حول التمسك بحق تقرير مصير شعب البشتون، مما أثار مخاوف دولة باكستان الحديثة، لهذا رفضت حكومته مطاليب باكستان [٧].

لما كانت باكستان لا تعترف بحق أفغانستان في التدخل بإقليم الباتان؛ لأن هذا الإقليم يمثل لها منطقة حيوية؛ إذ يشكل حوالي ٤٠% من مساحتها، في نفس الوقت يمثل موقعًا استراتيجيًّا مهمًّا لأفغانستان التي لا تتمتع بأي منفذ بحري، فهو يشرف على الطرق المؤدية من أفغانستان إلى خليج عمان في الجنوب [٨]، لكن باكستان تخوفت من التقارب السوفيتي – الأفغاني الذي حصل مؤخرًا، وتأكدت من أن الحكومة الأفغانية الجديدة سوف تسبب لها مشاكل هي في غنى عنها هذا من جهة، من جهة أخرى كانت باكستان على خلاف مع الهند [٩]، لذا قررت أن تبحث عن حليف قوي يدعم مركزها ويقوي من دفاعاتها، فاتجهت إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت هي الأخرى في سعي باكستان الدائب فرصة متاحة للإطباق على الاتحاد السوفيتي؛ نظرًا لموقعها الاستراتيجي فهي تمثل خط الدفاع الشمالي ضد الخطر الشيوعي[١٠]، كما إن الولايات

المتحدة الأمريكية تعتقد أن حكومة محمد داود خان غير محقة بالتطرق إلى قضية بشتونستان لذا وقفت إلى جانب باكستان(١١).

**ثانيًا – الأحلاف الغربية في آسيا وتأثيرها على العلاقات الأفغانية – السوفيتية :**

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة على فكرة إنشاء خط الدفاع المشترك في الشرق الأوسط للوقوف بوجه المد الشيوعي في المناطق القريبة مـن الاتحاد السوفيتي، ومن هنا تبلورت فكرة الحزام الشماليThe Northern Tier ، التي أطر معالمها وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس John Foster Dulles عام ١٩٥٣، في إدارة الرئيس الأميركي داويت أيزنهاور Dawit Eisenhower، ففي الأول من يونيو عام١٩٥٣ قام جون فوستر دالاس بجولة استطلاعية إلى منطقة الشرق الأوسط زار خلالها أحد عشر بلدًا لإنشاء خط دفاع مشترك، لكن الفكرة رفضت من قبل حكومة مصر وبقية الدول العربية (١٢).

لهذا أيقنت الحكومة الأمريكية أن نجاح فكرة الحزام الشمالي تكمن في التحالف مع تركيا وباكستان وأرادت كسب أفغانستان وإيران لضمهما إلى هذا المشروع، وعلى هذا الأساس، قام نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ريتشارد نيكسون Retcherd Nekson، بزيارة إلى أفغانستان حيث وصل إلى العاصمة كابول بتاريخ ٤ ديسمبر١٩٥٣، والتقى كبار المسؤولين الأفغان الذين شرحوا له الموقف المتدهور مع باكستان، وضرورة أن تشمل الولايات المتحدة الأمريكية بلادهم بمساعدات عسكرية، مثلما أمدت الحكومة الأمريكية دولة باكستان بالمساعدات، ولكن نيكسون لم يوافق على تسليح أفغانستان بحجة أن ذلك سيتبعه صراع حدودي بين الدولتين لا مبرر له، ولم يضع في حساباته إمكانية التوجه الأفغاني إلى الاتحاد السوفيتي الذي يقف مترصدًا لجميع أخطائه(١٣).

وفي نفس السياق، بحث مع الحكومة الأفغانية إمكانية منح قرض بقيمة خمسة وعشرين مليون دولار لدعم المشاريع الاقتصادية في البلاد مقابل تسوية مشاكلها مع جارتها باكستان حول قضية بشتونستان وانضمام أفغانستان إلى حلف يضم ايران وباكستان، لكن الحكومة الأفغانية لم توافق على هذه الشروط؛ بسبب سياسة الحياد التي اتبعتها، لهذا حرمت من ذلك القرض الأمريكي(١٤). فكان اهتمام الاتحاد السوفيتي هو جزء من سياستها الاستراتيجية لمواجهة الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فمكاسب الأخيرة في الشرق الأوسط ومنطقة جنوب شرق آسيا في هذه الفترة جعلت ساسة الاتحاد السوفيتي ينظرون لأفغانستان، على أنها الحل لمعالجة أي مشكلة تهددهم باعتبارها دولة حاجزة وتمس أمنهم القومي، وقد توثقت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في هذه المرحلة(١٥). ففي الأول من ديسمبر ١٩٥٣، تم تعيين سفير جديد لأفغانستان في موسكو السيد غلام يحيى طرزي(١٦)، وتم تبادل البعثات الثقافية والاقتصادية بين البلدين، حيث تلقت الحكومة الأفغانية دعوة من الاتحاد السوفيتي لزيارة المعاهد التعليمية والثقافية في موسكو ولينيغراد وطشقند، وقد غادر الوفد الأفغاني المكون من ستة أشخاص من كبار موظفي وزارة المعارف برئاسة عميد جامعة كابول في ٩ ديسمبر ١٩٥٣، واستمرت الزيارة إلى تاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٥٣. في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣وقعت اتفاقية اقتصادية بين الاتحاد السوفيتي وأفغانستان وقعها عن الجانب الأفغاني وزير المالية عبد الملك ولي خان، وسفير الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ميخائيل دكتيار Mikhail Dcutaar واحتوت الاتفاقية ثماني مواد نصت المادة الأولى: على أن يتم الاتفاق إلى نهاية عام ١٩٥٦ وخلال تلك المدة يتم فيها بناء مخزنين للحبوب سعة كل منهما (٢٠ ألف طن) الأول في العاصمة كابول والثاني في مدينة بول خمري شمال أفغانستان، ومطحنة كهربائية قابلية طحنها (٦٠ طن) يوميًّا، هذا وقد قدرت كلفة بناء المخازن بثلاثة ملايين ونصف المليون دولار، يتم منحها على شكل قرض على أن تسدده أفغانستان بعد عامين من تاريخ التوقيع بفائدة ٣% بما يعادلها من القطن والصوف والحبوب الرئيسة وبسعر التصدير الدارج(١٧)، وتقديم قرض بمبلغ ثمانية

ملايين دولار بموجب هذه الاتفاقية، لتبليط الطرق في مدينة كابول على أن تشتري أفغانستان مواد البناء من الاتحاد السوفيتي، ومد خط أنبوب للبترول بطول ستين ميلًا يبدأ من مدينة ترمذ في جمهورية الأوزبك السوفيتية إلى مدينة مزار شريف في شمال أفغانستان، وكان لمد هذا الأنبوب أهمية كبيرة في تقوية العلاقات بين البلدين، فهو يؤمن حاجة أفغانستان من النفط ويجعلها أكثر اعتمادًا على الاتحاد السوفيتي في هذا الجانب [١٨].

كما شهدت أفغانستان في هذه الحقبة أوج التنافس الدائر بين القوتين الكبيرتين وخاصة في نهاية عام ١٩٥٣؛ لأنه بعد هذا العام انتقلت الحرب الباردة Cold War إلى آسيا الغربية، كما أن التغييرات السياسية التي حدثت في أفغانستان، وحاجاتها للمساعدات لتحديث وتطوير البلاد بأسرع وقت وأقل كلفة، أدى ذلك إلى تواجد سوفيتي أمريكي في أفغانستان، فتمركزت المشاريع السوفيتية في شمال البلاد، أما المشاريع الأمريكية فتركزت في جنوب غرب البلاد، واستخدم الأمريكان الأراضي الايرانية لمرور المعدات والأجهزة اللازمة لتطوير مشروع نهر هلمند Helmend الذي بلغت تكلفته حوالي (٥٤) مليون دولار [١٩].

ولأهمية أفغانستان وإيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها حزامًا أمنيًا مهمًّا لمواجهة المد الشيوعي، وكون تلك الدولتين ترتبطان بحدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسية التطويق لإحاطة الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية لإيقاف النفوذ السوفيتي [٢٠]. خصوصًا بعد التغييرات التي حصلت في مناطق جنوب شرق آسيا وقيام الحركات الثورية التحررية بالمقاومة الوطنية كالحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وتطوراتها التي أوضحت قوة التحدي الشيوعي في آسيا، والنضال الوطني في فيتنام ضد القوات الفرنسية التي أجبرتها بعد معركة ديان بيان فو Dien Bien Phu في ديسمبر١٩٥٣على منحها الاستقلال[٢١]، وتصاعد مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من وقوع الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي في الشيوعية، وهذا ما يؤدي إلى انهيار المنظومة الدفاعية الغربية في منطقة جنوب شرق آسيا [٢٢].

ونظرًا لما تشكله تلك المناطق من أهمية للاستراتيجية الأمريكية بعد أن بلغ التنافس أوجه مع الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة [٢٣]، وقد نشط الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة من خلال سفيرها في كابول،الذي أبدى جهودًا كبيرة لإظهار حسن نوايا دولته نحو أفغانستان من خلال تقديم الهدايا والمساعدات، في ٥ مارس١٩٥٤ قدم السفير السوفيتي بندقية صيد سوفيتية كهدية من الرئيس جورج مالينكوف (١٩٥٣-١٩٥٥) إلى الملك محمد ظاهر شاه (١٩٣٣-١٩٧٣)، وتبرعت السفارة السوفيتية بمبلغ (٢٠ألف أفغاني) لمنكوبي الفيضانات في أفغانستان، كما قدم السفير عرضًا إلى الحكومة الأفغانية، وهو استعداد حكومة بلاده عن تقديم مساعدات اقتصادية إلى أفغانستان بنفس الطريقة التي تتلقى بها أفغانستان المساعدات الأمريكية [٢٤]. في الوقت نفسه، شكلت المناطق القريبة والمجاورة للاتحاد السوفيتي أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، فوقعت اتفاقية المساعدات العسكرية مع باكستان يوم ٢٠ ابريل ١٩٥٤، وقدرت مساعدات التسليح بمبلغ (٢٥) مليون دولار، وتعهدت باكستان على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في كبح جماح الدول التي تعمل على تهديد السلام العالمي، وجاءت مبادرة جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي إلى حيز التنفيذ بعد توقيع هذه الاتفاقية، بهدف تشكيل تنظيم دفاعي اقليمي لمواجهة الاتحاد السوفيتي [٢٥].

ولتثبيت النفوذ الشيوعي في أفغانستان، شجع الاتحاد السوفيتي دول الكتلة الشرقية على التعاون مع أفغانستان، ولتحقيق استفادة أكبر من العلاقات الدولية للتطور الاقتصادي، وصلت بعثة تشكو سلوفاكيا في ٥ سبتمبر١٩٥٤إلى كابول، وأجريت محادثات مع المسؤولين الأفغان، واتفقت على إنشاء مشاريع عدة، منها إنشاء مصانع لصناعة الأسمنت والزجاج والتعليب، ومنح الحكومة الأفغانية قرضًا بمبلغ خمسة ملايين دولار، مع إضافة مبلغ مليون ونصف مليون دولار لإنشاء معمل الأسلحة الخفيفة [٢٦]. في ٨ سبتمبر١٩٥٤ انضمت باكستان إلى حلف الـ SEATO أي حلف جنوب شرق آسيا[٢٧]، لدواعي أمنية كونها دولة نشأت حديثًا وتعاني من مشاكل عرقية ودينية مع جاراتها أفغانستان والهند،

ولهذا كانت بحاجة إلى التحالف مع قوى كبرى لضمان وحدتها الإقليمية [٢٨]. في نفس الوقت ازداد التقارب الأفغاني السوفيتي أكثر[٢٩]؛ لأن رئيس الوزراء داود خان كان يطمح إلى تحويل أفغانستان من دولـة متخلفة إلى دولة عصرية بطفرة واحدة، ولاشك أن هذا لا يمكن تحقيقه بإمكانيات أفغانستان المادية والفنية المتواضعة، كما إن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتقديم المساعدات بهذا المقياس الواسع، بينما نجد الاتحاد السوفيتي قد حفزها النشاط الغربي في منطقة الشرق، لهذا أعربت عن استعدادها لتلبية مطاليب أفغانستان [٣٠]. مما تجدر الإشارة إليه أن حكومة جورجي مالينكوف فشلت بإحباط التكتلات وأحلاف القوى الغربية بالخارج التي طوقت الاتحاد السوفيتي، فضلًا عن فشل حكومته بالداخل من انعاش الحالة الاقتصادية؛ بسبب زيادة سياسة الاستهلاك للإنتاج[٣١]، فقدم جورجي مالينكوف استقالته إلى مجلس السوفييت الأعلى في ٨ فبراير ١٩٥٥ ليتم تنصيب نيكولاي بولغانيين N.Bulganin (١٩٥٥–١٩٥٨) لرئاسة الحكومة الجديدة الذي أعلن في أول خطاب له بتاريخ ١٠ فبراير١٩٥٥بأن حكومته ستعمل على توسيع وزيادة الصناعة الحربية؛ لأنها الأساس في جميع إمكانيات الدفاع عن البلاد، ولم يغرب عن بال بولغانيين أن يذكر بأن حكومته تعمل من أجل التعايش السلمي بعد أن نقد سياسة الدول الغربية بسعيها لتشكيل الأحلاف بالمنطقة [٣٢]، في أعقاب تطويق الاتحاد السوفيتي من الغرب من خلال حلف شمال الأطلسي NATO، ومن الجنوب من خلال حلف جنوب شرق آسيا SEATO لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سد الثغرة التي كانت تمثلها المناطق الواقعة بين نطاق هذين الحلفين[٣٣]. وقد مثل ميثاق بغداد CENTO، تطبيقًا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتي مفادها قيام حلف دفاعي موال للغرب، يضم الدول الواقعة في شمال منطقة الشرق الأوسط بحيث يشكل حزامًا أمنيًا واقيًا، يعمل دون تغلغل الشيوعية في المنطقة، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جذب أفغانستان للانضمام إلى الحلف المذكور، وعرضت على الحكومة الأفغانية أن تمدها بالمساعدات المالية والعسكرية بعد تسوية مشاكلها مع جارتها باكستان حول مسألة بشتونستان. لكن الحكومة الأفغانية رفضت تلك

الشروط والانضمام إلى الحلف المذكور[٣٤]، ولم تدخل أفغانستان في دائرة الأحلاف والتكتلات على الرغم من أنها تتاخم أكبر دولتين من دول المعسكر الاشتراكي وهما الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، إلا إنها استطاعت أن تحتفظ بأطيب علاقات الود مع جارتيها الكبيرتين دون أن تدخل معها في علاقات عسكرية على أساس التحالف والتكتل والانحياز، كما وأنها تتاخم حدود دولتي إيران وباكستان، ولكنها لم تشترك معهما في حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا وأبقت على سياستها الحيادية [٣٥].

**ثالثًا – الخطط الخمسية الأفغانية ودور الاتحاد السوفيتي في دعمها:**

صمم رئيس الوزراء الأفغاني محمد داود خان (١٩٥٣-١٩٦٣) بعد أزمة بلاده مع باكستان أن يوثق علاقته أكثر بالاتحاد السوفيتي للحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وأبدى السوفييت حماسة في هذا الموضوع، وقد وجه محمد داود خان في ٥ أكتوبر ١٩٥٥ دعوة إلى زعماء الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروشوف Nikita Krushchev، ونيكولاي بولغانيين لزيارة العاصمة كابول [٣٦]، وبناءً على الدعوة الموجه من قبل رئيس الحكومة الأفغانية محمد داود خان وصل إلى كابول في ١٥ يناير ١٩٥٥ زعيمي الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروشوف ورئيس الوزراء نيكولاي بولغانيين، وكانت هذه أول زيارة للزعيمين السوفيتيين يقومان بها إلى أفغانستان واستمرت ثلاثة أيام [٣٧]. انتهت الزيارة بتقديم قرض إلى أفغانستان قدرة (مئة مليون دولار) طويل الأمد يوقع ضمن اتفاقية على حدا، كما أعربت الدولتان عن تمسكهما بالتعايش السلمي [٣٨]. في ٢٨ يناير١٩٥٦تم التوقيع على اتفاقية قرض المئة مليون دولار مليون دولار بين حكومة الاتحاد السوفيتي والحكومة الأفغانية، ومدة القرض حددت بـ (٣٠) عامًا يبدأ السداد بعد (٨) أعوام وينتهي بعد مدة (٢٢) عامًا بفائدة قدرها ٢%. وقد خصص ٧٠% من هذا القرض لمشاريع تنموية في المجال الزراعي والري والبناء والإعمار، شريطة أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتصدير المعدات والمواد اللازمة لتلك المشاريع، ونسبة ٣٠% من هذا القرض مخصصة لشراء المعدات والأسلحة العسكرية من دول الكتلة الشرقية [٣٩].

بعد حصول الحكومة الأفغانية على القروض والخبرات الفنية والمساعدات المالية والعسكرية من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، اتجهت إلى تحديث وتطوير البلاد بواسطة الخطط الخمسية[٤٠]، حيث قام محمد داود خان بإطلاق مشروع كبير للنمو الاقتصادي سمي بمشروع الخطط الخمسية المركزية، مقسم إلى خطتين يتم دراستهما من قبل خبراء الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية: الخطة الأولى: تبدأ (١٩٥٦-١٩٦١) أما الخطة الثانية: فتم تحديد مدتها (١٩٦٢- ١٩٦٦)[٤١]، ويعتبر هذا المشروع الأول في تاريخ أفغانستان واقتبست فكرته من الأسلوب المتبع في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ودول أوروبا الغربية، وكانت هاتان الخطتان تهدفان إلى تحسين وتطوير الزراعة والري والطرق والمواصلات والاتصالات والصناعة وإنشاء الصناعات الثقيلة والتعليم، ولقيت هذه الخطة تجاوبًا من القوى الغربية والشرقية [٤٢]، كما اعتمدت الخطة أيضًا على صادرات الدولة وقرض المئة مليون الذي قدمه الاتحاد السوفيتي وقروض ومساعدات الدول المانحة في دعمها [٤٣]، وأثمرت هذه الخطة عن توفير الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية والصناعية، نجحت هذه الخطة التي حظيت بمشاركة الاتحاد السوفيتي فيها بشكل فعال، ولاسيما في المجال العسكري والصناعي والزراعي والتعليمي والنقل والمواصلات، وبالتالي أدت إلى توطيد العلاقات بين البلدين بصورة أوثق [٤٤].

في نفس الوقت، توترت العلاقات مرة أخرى بين أفغانستان وباكستان على أثر حدوث نزاع بين القبائل في المقاطعات الحدودية، فحدثت عدة صدامات بين القوات الأفغانية والباكستانية على الحدود، وكان لتلك الحوادث صلة بنوايا الغرب الاستعمارية في آسيا، التي غالبًا ما تستغل الانقسامات داخل الجماعات العرقية لإثارة التوترات في المنطقة [٤٥]، على أثرها قطعت العلاقات الرسمية والدبلوماسية بين البلدين وأغلقت باكستان الحدود في الأول من أغسطس١٩٦١ [٤٦]، وقد أدى إغلاق المنفذ الحيوي عبر باكستان ولمدة عامين إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في أفغانستان[٤٧]، وكان الاتحاد السوفيتي يشجع على بقاء

الجسور مفتوحة مع أفغانستان في مثل هذه الأزمات، ففي الأول من سبتمبر ١٩٦١ زارت بعثة عسكرية سوفيتية أفغانستان، لدراسة الموقف وقدمت تسهيلات لمرور البضائع الأفغانية عبر الاتحاد السوفيتي(٤٨). كما نجح الاتحاد السوفيتي من خلال دعمه للخطة الخمسية الأولى وتقديمه لمعونات ومبالغ طائلة قدرت بـ (٤٠٠) مليون دولار عام ١٩٦٢(٤٩)، فاستمرت حكومة داود خان في خططها التنموية، معلنه عن الخطة الخمسية الثانية لتنمية اقتصاد البلاد والحفاظ على استقرار السياسة الخارجية، في الأول من أكتوبر ١٩٦٢ تبنى المجلس الوطني الأفغاني الخطة الخمسية الثانية، ورصد لها مبالغ أربع وأربعين مليار وأربعمائة ألف أفغاني (٥٠)، وحددت أهداف الخطة الثانية المتمثلة في زيادة الإنتاج للمواد الغذائية وتحسين الصناعات القائمة واستحداث أخرى وتطوير التعليم (٥١).

أسهم موقف رئيس الوزراء داود خان المتشدد من قضية بشتونستان إلى تأزم العلاقات بين أفغانستان وباكستان، وقيام الحكومة الباكستانية بإغلاق المعبر الحدودي، وحرمان الأفغان من المنفذ الوحيد إلى البحر (ميناء كراتشي) فتردت الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وزادت أسعار الحاجات الضرورية والمواد الغذائية، فلما رأى الملك محمد ظاهر شاه توتر العلاقات بين بلاده وبين جارته باكستان، والتي أدت إلى عزلة أفغانستان، والاعتماد كليًا على الاتحاد السوفيتي، وخشيته من التغلغل الشيوعي وتنامي القوى اليسارية، فطلب من رئيس الوزراء محمد داود خان الاستقالة، قدم داود خان استقالته إلى الملك محمد ظاهر شاه في تاريخ ٩ مارس ١٩٦٣، ضمنها مشروع لتعديل الدستور في البلاد، ووضع قانون للانتخابات، وفصل فيه السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية بعضها عن البعض الآخر، وقد قبل الملك محمد ظاهر شاه الاستقالة، وفي مساء نفس اليوم وجه داود خان من إذاعة كابول رسالة اثنى فيها على تعاون الأجهزة الحكومية والجيش لتحسين أحوال البلاد، وأشار إلى أن الجزء الأول من مشروع الخطة الخمسية (١٩٥٦-١٩٦١) قد انتهى وتكلل بنجاح وشكر الدول الصديقة التي قدمت له المساعدات الإيجابية (٥٢).

**الخاتمة:**

نستنتج مما سبق أن هناك عدة عوامل أثرت تأثيرًا ايجابيًا على توطيد العلاقات الأفغانية- السوفيتية في هذه الحقبة من (١٩٥٣-١٩٦٣)، تأتي في مقدمتها موت الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين في ٥ مارس ١٩٥٣، وانفتاح السياسية الخارجية السوفيتية نحو دول العالم الثالث ومن ضمنها أفغانستان ومدها بالمساعدات والقروض، وتولي محمد داود خان رئاسة الوزراء الأفغانية في ٦ سبتمبر ١٩٥٣ الذي تربطه علاقة قوية بالقادة السوفييت، فضلًا عن ذلك أنه كان من المتشددين في مطالبته بتقرير مصير شعب البشتون بإقليم الباتان في باكستان، ونتيجة لذلك إنحازت باكستان نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي أمدتها بالمساعدات المالية والعسكرية على حساب أفغانستان التي اتبعت سياسة الحياد وعدم الانحياز مع الأحلاف الغربية، كما إن هناك أسبابًا أخرى أدت إلى تعزيز العلاقات بين البلدين، وهي اضطرار أفغانستان إلى ذلك بحكم الجوار الجغرافي من الاتحاد السوفيتي من ناحية، ولارتباط ذلك بمخططات التوسع السوفيتي في المنطقة ذي المطامح العالمية من ناحية أخرى؛ ولأن الحكومة الأفغانية الجديدة أرادت تطوير البلاد وتطلبت خطط سريعة للتحديث، ولما كان التحديث والتطوير يحتاج إلى مساعدات مالية خارجية، نظرًا لفقر أفغانستان، وعدم اكتشاف ثرواتها الطبيعية آنذاك، فإنها لجات في بادئ الأمر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على المساعدات، لكنها لم تسد حاجاتها بالمساعدات بما يكفي، فاستغل الاتحاد السوفيتي هذه الحاجة، وأمدها بالمساعدات والقروض لإبعاد أفغانستان عن دائرة الأحلاف الغربية، التي سعت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفيتي بمجموعة من الأحلاف لمنع تغلغل الشيوعية إلى دول آسيا.

**الهوامش**

(1)Richard. S Newell, The Struggle For Afghanistan, London, 1981, P.42.
(2)Choukri Nazli, The Nonalignment of Afro Asian stats policy, Canadian Journal of Political science Polities,VoL.2, No. 1, PP.1-17.
(3) Louis Dupree, Afghanistan, New Jersey, 1973, p.499.
(4) R. Blood, Afghanistan a country study, Federal Research Division Library of Congress, 1997, p.22.
(5)Marlin Laurelled and other, The Afghanistan Central Asia relationship: working paper 13, 2013, p.12.

(٦) محمد منذر، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٦٦.

(٧) د. ك. و. وثائق البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٤٩٤٧، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم ١/٣ في ١٩٥٣/٧/١٥م، ص٨.

(٨) أبها دكسيت، المشاكل القومية والعرقية في باكستان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد: ٩، ٢٠٠٥م، ص٢١.

(9) Dupree, Op. Cit, P.485.

(١٠) عبد الحميد البطريق ومحمد عطا، باكستان ماضيها وحاضرها، دار المعارف للنشر، القاهرة،٢٠٠١م، ص١٢٦.

(١١) د. ك. و. وثائق البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٤٩٤٧، تقرير المفوضية الملكية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية، المرقم بالعدد ٤/٢ /٥٦، المؤرخ في ١٩٥٣/١٢/٢٦م، ص٢.

(١٢) حسن عبد علي كاظم الطائي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه باكستان (١٩٤٧-١٩٦٠م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص١١٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص١١٦.

(١٤) د. ك.و وثائق البلاط الملكي، الملفة رقم٣١١/٤٩٤٧، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم بالعدد٥٦/٤/٢، والمؤرخ في ١٩٥٣/١٢/٢٦م، ص٣.

(١٥) الأزمة الأفغانية (تاريخيًا، سياسيًا، عسكريًا) http : // Almoqatel. Com.

(16)David Gibbs, Does The USSR Have a Grand Strategy, Journal OF Peace Research, VoL. 24, No.1, 1987, P.368.

(١٧) د. ك. و وثائق البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٤٩٤٧، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم بالعدد٣/١/٢، والمؤرخ في ١٩٥٤/٢/٢م، ص٣.

(١٨) المصدر نفسه.

(19)G. Franck Peter, Afghanistan Between East and West, National planning Association, U.S.A, 1960,P.55.

(20)Ibid, PP.37-38.

(21)Gruenberg Norman, The Truman Administration and The Cold War, USA, 1958,P.225.

(٢٢) فايز صالح أبو جابر، الاستعمار في جنوب شرق آسيا في العصر الحديث، دار البشير للنشر، عمان، ١٩٩٠م، ص١٠٩؛ حيدر فليح حسن الزاملي، موقف الاتحاد السوفييتي الرسمي من القضية الفيتنامية (١٩٥٤-١٩٧٥م) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، ٢٠١٢م، ص٣٩.

(٢٣) ممدوح نصار وأحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (١٨١٥- ١٩٩١م)، جامعة الإسكندرية، مصر،(د. ت)، ص٢٦٢.

(٢٤) عبد الحميد البطريق ومحمد عطا، المرجع السابق، ص٤٥٣.

(٢٥) د. ك.و. وثائق البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٤٩٤٧، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم بالعدد ٨/١/٢، والمؤرخ في ٤/٢١ / ١٩٥٤م، ص٢.

(٢٦) فاروق حسن الخزرجي، تطورات السياسة الداخلية في باكستان (١٩٤٧-١٩٧١م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص٨٦.

(27)Alvin Rubinstein, Soviet Policy To Ward (Turkey, Iran and Afghanistan), New York, U.S.A, 1980, P.30.

(٢٨)عبد الرزاق مطلك الفهد، رابطة جنوب آسيا التطورات الوطنية والتنافس الدولي، بغداد،٢٠١٢م، ص١٤.

(٢٩) هاني ياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (١٩٧١-١٩٩٤م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥م، ص١١١.

(٣٠) د. ك. و. وثائق البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٤٩٤٧، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم بالعدد٢/١٥/٨، والمؤرخ في ١٩٥٥/١/٣م، ص١.

(٣١) د. ك. و. وثائق البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٤٩٤٧، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم بالعدد ٤٤/١/٢، والمؤرخ في ١٩٥٥/١/٦م، ص٣.

(32)Machintosh.M, Strategy and Active's Soviet Foreign Policy, Oxford University press, 1962, p.121.

(٣٣) الفكيكي الصغير، الاتجاه الجديد في السياسة السوفيتية، صحيفة الزمان، بغداد، العدد: ٥٣٤٤، ٢٠ ايار١٩٥٥، ص١٠.

(٣٤) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ١٩٧٨م، ص٦٧.

(٣٥) صحيفة الحوادث، بغداد، العدد: ٣٨٤٠، ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٥م، ص٣.

(٣٦) عبد المنعم الشرقاوي وآخرون، أفغانستان، القاهرة،(د.ت)، ص١١٠.

(37)Dupree, Op.Cit, PP.630-633.

(٣٨) د. ك.و. وثائق البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٤٩٤٨، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول، الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، المرقم بالعدد ١٠١/٤/٧، والمؤرخ في ١٩٥٥/١٠/١٣م، ص٧.

(٣٩) صباح محمود محمد، دراسات عن أفغانستان، ج١، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٠م، ص١٧١؛ فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص١٨٥.

(٤٠) صباح محمود محمد، المرجع السابق، ص١٨٨.

(٤١) محمد عبد الرحيم، أفغانستان في الميزان، القاهرة، (د.ت)، ص٩٥.

(42)Mohammad Amin WaKaman, Afghanistan At The Crossroad, India, New Delhi, 1985, p.16.

(٤٣) محمد صادق دهقان، أفغانستان وحق بر توسعه، مركز فرهنكي للنشر والتوزيع، كابول، ٢٠٠٧م، ص١٥٧.

(44)Mohammad Amin, Op. Cit, p.16.

(٤٥) فاضل عبيس راشد الشمري، التطورات السياسية في أفغانستان (١٩٧٣-١٩٧٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٨م، ص٤٦.

(46)Greenstein David, The Forgotten History of Afghanistan – Pakistan Relations, New york, 2011, P.40.

(47)Fletcher Arnold, Afghanistan of Congest, New York, 1965, p.256.

(48)Greenstein David, Op. Cit, P.42.

(٤٩) مي فاضل مجيد الربيعي،التطورات السياسية في أفغانستان (١٩٢٩-١٩٧٣م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص٣٣٦.

(٥٠) فاضل عبيس راشد الشمري، المرجع السابق، ص٤٧.

(٥١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، بغداد، ٢٠٠٦م، ص ١٥٥.

(٥٢) المكتب الصحافي والثقافي بالسفارة الملكية الأفغانية في القاهرة، وثبة جديدة نحو الديمقراطية، أفغانستان اليوم، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ص١٧-١٩.

middle-east2016@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504